

ليست يونيو وحدها؛ لماذا تنتصر لحظة الرفض وتتعثر لحظة التغيير؟



من السهل أن يختلف المصريون حول تقييم الثورة العربية أو ثورة ١٩١٩ أو الثورة الأم في يوليو ١٩٥٢ أو ثورتى يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣. فلكل جيل ذاكرته السياسية، ولكل تيار روايته الخاصة، ولكل مرحلة أنصارها وخصومها. لكن التاريخ، حين يبتعد عن ضجيج اللحظة، لا ينشغل كثيراً بمن انتصر في الجدل، بقدر ما يبحث عن الأنماط المتكررة التى تتجاوز الأشخاص والأحداث. وعند النظر إلى التاريخ المصرى الحديث من هذه الزاوية، تبرز مفارقة تستحق التأمل. فمصر تبدو، فى أكثر من محطة تاريخية، قادرة على إنتاج لحظات هائلة من الرفض والتعبئة والحشد الوطنى، لكنها تواجه صعوبة أكبر حين تنتقل من هدم النظام القائم إلى بناء النظام الجديد. المشكلة لم تكن يوماً فى القدرة على التغيير، بل كانت. وما تزال. أكبر خيانتنا فى القدرة على إدارة ما يأتى بعده.

الرفض، فإن امتحان البديل ظل هو التحدى الأصعب والأكثر إلحاحاً فى رحلتها الحديثة. ويمكننا أن نقول، بكل أسف، إنه لو تكرر الأمر اليوم من جديد، فالأرجح أن تكون النتيجة هى ذاتها التى خبرناها على امتداد أكثر من قرن. ليس لأن التاريخ معكوم بالتكرار، بل لأن المعضلة نفسها ما تزال قائمة. أنا أنقذا صناعة الرفض، ولم نقتن بعد صناعة البديل.



بقلم: محمد حماد

ما يرفضونه أكثر مما ينجحون فى الاتفاق على ما يريدونه.

وهى كل مرة تكون لحظة الإجماع الوطنى مرتبطة بهدف سلبى واضح يتمثل فى إنهاء وضع قائم، بينما تبدأ الخلافات فور الانتقال إلى مرحلة تحديد شكل المستقبل.

لا تعود هذه الظاهرة إلى عيب خاص بالمصريين، كما قد يتهم البعض، بل إلى طبيعة السياسة نفسها. فالرفض يوجد لأنه يركز على عدو أو أزمة أو مشكلة مشتركة. أما البناء، فيفرق لأنه يفتح الباب أمام أسئلة

المصالح والأفكار والهويات والرؤى المختلفة. وتمكنت الدولة المعيقة من استعادة قدر كبير من الاستقرار ومواصلة عمل مؤسساتها بعد مرحلة مضطربة. لكن النجاح فى تجاوز الأزمة لم يئة الاستلة المتعلقة بالبناء السياسى طويل المدى.

التحدى الذى واجه مصر بعد يونيو لم يكن فقط استعادة الدولة، بل تحديد الكيفية التى يمكن بها تحويل الاستقرار إلى حياة كريمة حقاً لكل المواطنين، ومجال سياسى أكثر نضجاً وقدرة على استيعاب التنوع

والاختلاف، وإفساح المجال للمشاركة الشعبية فى صناعة القرار الوطنى. وهنا عادت المعضلة التاريخية للظهور مرة أخرى، وإن بصيغة مختلفة.

وعندما ننظر إلى هذه المحطات مجتمعة، يصبح من الصعب اعتبار ما جرى مجرد سلسلة من المصادفات المنفصلة. فهناك خيط عميق يربط بينها جميعاً.

فى كل مرة تقريباً ينجح المصريون فى الاتفاق على

الحكم، وبين مهارة إسقاط النظام ومهارة بناء البديل.

لم يكن ذلك استثناءً مصرياً، بل تجربة عرفتها ثورات كبرى عبر التاريخ، لكن الحالة المصرية قدمتها بصورة شديدة التكثيف.

ومن بعد جاءت يونيو ٢٠١٣ لتكشف وجهاً آخر من المعضلة نفسها. فقد نجحت الية الشعبية الواسعة التى خرجت ضد حكم الإخوان المسلمين فى تغيير المسار السياسى وإنهاء تجربة حكم قصيرة أثارت انقساماً حاداً داخل المجتمع.

وهكذا عادت المعضلة فى صورة مختلفة، نجاح كبير فى التغيير وإعادة البناء المؤسسى، يقابله تعثر فى بناء التوازنات السياسية القادرة على الاستمرار عبر الزمن.

حين وصلت مصر إلى يناير ٢٠١١ بدا وكأن التاريخ يعيد طرح السؤال نفسه بلغة جديدة. نجحت الثورة خلال ثمانية عشر يوماً مجيدة فى إسقاط نظام استمر ثلاثين سنة. كان ذلك إنجازاً سياسياً ضخماً بكل المقاييس، لكن اللحظة التى جمعت الناصرى والماركسى والإسلامى والليبرالى فى ميدان واحد لم تستطع أن تجمعهم حول تصور واحد للدولة الجديدة.

لحظة سقوط النظام، بدأت التناقضات التى كانت مؤجلة فى الظهور. تحول الصراع من مواجهة السلطة القائمة إلى صراع بين القوى التى شاركت فى التغيير. وانكشفت الفجوة بين القدرة على الاحتجاج والقدرة

الاجتماعى وللتمعية المستقلة ما زال أثرها حاضراً حتى اليوم.

وبالمقارنة مع محطات سابقة، بدت يوليو الأنح فى بناء الدولة ومؤسساتها.

غير أن السؤال الذى ظهر لاحقاً لم يكن متعلقاً بقوة الدولة، بل بطبيعة النظام السياسى نفسه.

فقد استطاعت يوليو بناء دولة قوية، لكنها لم تتجج بالقدر نفسه فى بناء آليات سياسية تسمح بنجيد الشرعية وإدارة الاختلاف بصورة مستقرة بعد رحيل قائدها المؤسس.

وهكذا عادت المعضلة فى صورة مختلفة، نجاح كبير فى التغيير وإعادة البناء المؤسسى، يقابله تعثر فى بناء التوازنات السياسية القادرة على الاستمرار عبر الزمن.

حين وصلت مصر إلى يناير ٢٠١١ بدا وكأن التاريخ يعيد طرح السؤال نفسه بلغة جديدة. نجحت الثورة خلال ثمانية عشر يوماً مجيدة فى إسقاط نظام استمر ثلاثين سنة. كان ذلك إنجازاً سياسياً ضخماً بكل المقاييس، لكن اللحظة التى جمعت الناصرى والماركسى والإسلامى والليبرالى فى ميدان واحد لم تستطع أن تجمعهم حول تصور واحد للدولة الجديدة.

لحظة سقوط النظام، بدأت التناقضات التى كانت مؤجلة فى الظهور. تحول الصراع من مواجهة السلطة القائمة إلى صراع بين القوى التى شاركت فى التغيير. وانكشفت الفجوة بين القدرة على الاحتجاج والقدرة

بعد عقود قليلة، عادت الظاهرة ذاتها فى صورة أكثر نضجاً واتساعاً مع ثورة ١٩١٩.

نجحت الثورة فى تحقيق ما بدا مستحيلاً آنذاك: توحيد المصريين على اختلاف طبقاتهم واتجاهاتهم الدينية والاجتماعية خلف مطلب الاستقلال الوطنى.

وربما لم تعرف مصر الحديثة لحظة إجماع وطنى تضاهى ما شهدته تلك السنوات.

ومع ذلك، انتهت إلى استقلال منقوص وظل النظام الذى ولد بعد الثورة أسير تنازع مستمر بين الاحتلال البريطانى والقصر الملكى وبينهما القوى الحزبية المختلفة.

نجح المصريون مرة أخرى فى إنتاج لحظة رفض عظيمة، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام تعقيدات البناء السياسى ومشكلاته. فالدساتير يمكن كتابتها، والانتخابات يمكن تنظيمها، لكن تحويل هذه الأدوات إلى نظام مستقر وقادر على إدارة التنازع السياسى بصورة دائمة كان مهمة أكثر صعوبة.

بقيت الحياة السياسية المصرية طوال الحقبة الليبرالية تتأرجح بين الإنجازات والإخفاقات، وبين الطموح الدستورى والواقع المضطرب.

ثم جاءت يوليو ١٩٥٢ لتقدم نموذجاً مختلفاً، لكنه لا يخلو من التشابه فى العمق، فقد نجحت حركة الضباط الأحرار لأن تستجلب شرعية شعبية جارفة وتمكنت من تحقيق تحولات تاريخية كبرى. أنهت الملكية، وأخرجت الاحتلال البريطانى، وأعدت توزيع موازين القوة داخل المجتمع، وأطلقت مشروعاً للاستقلال الوطنى والعدل

الظاهرة لا تبدأ مع يناير ولا تنتهى عند يونيو، بل تمتد جذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر. فمُنذ

الثورة العربية وحتى اليوم، تتكرر القصة بأشكال مختلفة: تتجمع قوى المجتمع حول رفض واقع قائم، وتتجج فى أحداث هزّة سياسية كبرى. ثم تبدأ الخلافات والتناقضات والصراعات بمجرد طرح السؤال الأصعب: ماذا بعد؟

كانت الثورة العربية أول تغيير كبير عن دخول مصر الحديثة إلى عصر السياسة الجاهلية. لم تكن مجرد حركة عسكرية كما صوّرت طويلاً، بل كانت احتجاجاً على اختلالات عميقة فى بنية الحكم، وعلى هيمنة طبقة ضيقة على الدولة، وعلى النفوذ الأجنبى المتزايد فى شؤون البلاد.

وقد نجح أحمد عرابى ورفاقه فى تحويل حالة السخط المتفرقة إلى قضية وطنية جامعة رفعت شعارات العدل والدستور والمشاركة.

لكن اللحظة التى نجحت فى توحيد المصريين ضد واقع قائم لم تتجج بالقدر نفسه فى إنتاج توازن جديد واقع على حماية مشروعها. انتهت مواجهتها بالاحتلال البريطانى، وبدأت السلطة التى أنشئت فى محاولات

القديمة لم تجد ما يكفى من المؤسسات أو التوافقات لصناعة البديل.

لم يكن ذلك بسبب نقص الشجاعة أو ضعف الإرادة، بل لأن بناء نظام سياسى جديد كان أكثر تعقيداً من تحدى النظام القائم.

لماذا تعمل آلية تسعير المواد البترولية فى اتجاه واحد فى مصر؟



انخفاض الأسعار العالمية لا يؤدى بالضرورة إلى خفض محلي، لأن الحكومة تستخدم هذا الانخفاض لتقليل أعباء الدعم أو زيادة مستويات استرداد التكلفة

وارتفاع تكلفة استيراد الطاقة، وأصبحت أسعار الوقود تمثل أحد الملفات المرتبطة مباشرة بإدارة أوضاع المالية العامة وليس فقط بتسعير الطاقة.

التسعير والسياسات المالية وصندوق النقد توضح بيانات الموازنة العامة هذا التحول نحو استرداد التكلفة، فقد خصصت الحكومة نحو ٣٣ - ٧٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية فى موازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مقابل نحو ١٥٤.٥ مليار جنيه فى موازنة العام المالى السابق بانخفاض يزيد على ٥١٪ كما استهدفت الموازنة تحقيق فائض أولى يعادل ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى وخفض نسبة الدين العام إلى نحو ٨٢.٩٪ من الناتج المحلى.

وتشير هذه الأرقام إلى أن سياسة الطاقة أصبحت مرتبطة بصورة مباشرة بأهداف الضبط المالى وتقليص عجز الموازنة، فكل خفض فى دعم الطاقة ينعكس على حجم الإنفاق العام وعلى الاحتياجات التمويلية للدولة وعلى قدرتها على تحقيق مستهدفاتها المالية.

كما لا يمكن فهم السياسة الحالية لتسعير الوقود بمعزل عن برنامج الإصلاح الاقتصادى، الذى تنقذه الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولى، ولا يعنى ذلك أن الصندوق يحدد أسعار البنزين أو السولار بصورة مباشرة، لكنه يدعم استمرار إصلاح دعم الطاقة والوصول التدريجى إلى مستويات استرداد التكلفة باعتباره ذلك أحد عناصر تحقيق الاستدامة المالية.

وقد أدى هذا التحول إلى تغير طبيعة العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية، فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية ترتفع تكلفة توفير الطاقة، ويصبح رفع الأسعار المحلية أحد الخيارات المطروحة لتقليص الفجوة بين التكلفة وسعر البيع، لكن عندما تنخفض الأسعار العالمية لا يؤدى ذلك بالضرورة إلى خفض الأسعار المحلية، لأن الحكومة تفضل استخدام هذا الانخفاض لتقليل أعباء الدعم أو زيادة مستويات استرداد التكلفة.

آلية التسعير أداة إدارة مالية إن العلاقة بين أسعار الوقود المحلية وأسعار النفط

تصريحات رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى بشأن أسعار الوقود فتحت

النقاش حول سياسة تسعير المواد البترولية، بعد أن أوضع أن الزيادة الأخيرة فى أسعار الوقود جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قاربت ٩٠ و٩٥ دولاراً للبرميل خلال بعض الفترات بسبب التطورات الجيوسياسية، فى حين أن الموازنة العامة للدولة كانت قد أعدت على أساس سعر مرجعى للنفط يقارب ٧٥ دولاراً للبرميل. كما أشار إلى أن الدولة تحملت خلال فترات سابقة جزءاً من الزيادة فى تكلفة الطاقة دون تحميلها بالكامل للمستهلكين.

طبيعة آلية التسعير

لا خلاف على أن ارتفاع أسعار النفط العالمية يؤدى إلى زيادة تكلفة توفير المنتجات البترولية، خاصة بالنسبة لدولة تعتمد على الاستيراد لتغطية جزء من احتياجاتها من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعية. لكن السؤال الذى يرفض نفسه هو، ما إذا كان هذا العامل وحده يفسر الزيادات التى شهدتها أسعار الوقود فى مصر خلال السنوات الأخيرة ولماذا لا يؤدى انخفاض أسعار النفط العالمية بالضرورة إلى خفض مماثل فى الأسعار المحلية للإجابة عن هذا السؤال يجب أولاً فهم طبيعة آلية تسعير المواد البترولية فى مصر، فمُنذ تطبيق آلية التسعير التلقائى لم تتحول مصر إلى نظام تسعير حر وإنما احتفظت الحكومة باليدى الحاسم فى تحديد الأسعار، وتعتمد الدولة على مفهوم التكلفة الإلزامية لتوفير المنتجات البترولية للسوق المحلية، سواء كانت متوجبة محلياً أو مستوردة وتشمل تكلفة الإنتاج أسعار النفط العالمية وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه وتكاليف التكرير والنقل والتوزيع والتوزيع وتكلفة استيراد المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الالتزامات المالية للهيئة المصرية العامة للبترول. ويعنى ذلك أن سعر بيع البنزين أو السولار فى مصر لا يتحدد وفقاً لسعر النفط العالمى وحده وإنما يتأثر بمجموعة من العوامل التى قد يكون بعضها أكثر تأثيراً من سعر النفط نفسه.

التفسير المحاسبى لخطاب مدبولى يأتى سعر الصرف فى مقدمة هذه العوامل، فالمنتجات البترولية يتم تسعيرها عالمياً بالدولار، ولذلك فإن أى انخفاض فى قيمة الجنيه يؤدى بشكل تلقائى إلى ارتفاع تكلفة توفير الطاقة بالعملة المحلية، حتى فى الحالات التى لا تشهد فيها أسعار النفط العالمية زيادات كبيرة، وقد شهد الاقتصاد المصرى منذ عام ٢٠٢٢ انخفاضات متتالية فى قيمة العملة المحلية. وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة فى تكلفة استيراد الطاقة. ومن هذا المنطلق فإن تفسير رئيس الوزراء للزيادة الأخيرة فى أسعار الوقود استند إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية هو تفسير صحيح من الناحية المحاسبية، فارتفاع سعر النفط يؤدى بالفعل إلى زيادة تكلفة الإنتاج ويزيد الضغوط على الموازنة العامة وعلى الهيئة المصرية العامة للبترول، لكن هذا التفسير لا يقدم الصورة الكاملة للقرار فالزيادة الأخيرة فى أسعار الوقود جاءت أيضاً فى إطار سياسة اقتصادية ومالية تستهدف تقليص الفجوة بين تكلفة توفير المنتجات البترولية وأسعار بيعها للمستهلكين وهى السياسة التى تعرف باسم "استرداد التكلفة".

وقد أصبح هذا التوجه أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة مع ارتفاع أعباء الدين العام وزيادة تكلفة خدمة الدين واتساع الضغوط التمويلية على الموازنة العامة

قراءة فى مؤشرات خدمة الدين ورؤى للخروج من الأزمة

استدامة الدين العام فى مصر بين متطلبات الاستقرار المالى وأولويات التنمية



أصبحت قضية الدين العام من أكثر القضايا حضوراً فى النقاش الاقتصادى المصرى، ليس بسبب حجم الدين وحده، وإنما بسبب الأثر المتزايد لخدمة الدين على الموازنة العامة للدولة.

فالمعيار الحقيقى الذى يقيس قدرة الدولة على الاستمرار فى الوفاء بالتزاماتها لا يقتصر على نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى، وإنما يمتد إلى قدرة الإيرادات العامة على تحمل أعباء الفوائد والأقساط دون الإضرار بوظائف الدولة الأساسية.

ومن هذا المنطلق، تكتسب الرؤية التى طرحها الدكتور جودة عبد الخالق أهمية خاصة، لأنها تعيد توجيه الاهتمام إلى المؤشر الأكثر ارتباطاً بالاستدامة المالية، وهو نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة، باعتباره مؤشراً يعكس مدى توافر الحيز المالى اللازم للاتفاق على التعليم والصحة والبحث العلمى والحماية الاجتماعية والاستثمار العام.

أولاً: مفهوم استدامة الدين العام تعرف المؤسسات المالية الدولية استدامة الدين بأنها قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية أو التأثير سلباً على النمو الاقتصادى والاستقرار المالى.

ولذلك لا يكفى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلى إذا كانت تكلفة خدمة هذا الدين تستنزف معظم الإيرادات الحكومية، لأن الإيرادات هى المصدر الحقيقى للسداد، وليست قيمة الناتج المحلى فى حد ذاتها.

ثانياً: لماذا تعد خدمة الدين المؤشر الأخرى؟ يمكن للدولة أن تتحمل ديناً مرتفعاً إذا كان الاقتصاد ينمو بسرعة، وكانت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية تتزايد بوتيرة تسمح بالسداد.

أما إذا ارتفعت تكلفة خدمة الدين إلى مستويات تستهلك معظم الإيرادات، فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة إلى تقليص الإنفاق التمشوى أو زيادة الاقتراض أو فرض ضرائب ورسم جديدة، وهو ما ينعكس على معدلات النمو والاستثمار ومستوى معيشة المواطنين.

ومن هنا تصبح خدمة الدين عبئاً مكرياً، لأنها لا تؤثر فقط فى الموازنة الحالية، وإنما تأخذ من قدرة الدولة على الاستثمار فى المستقبل.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية ارتفاع أعباء خدمة الدين يؤدى إلى:

تراجع الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمى.

انخفاض الإنفاق الاستثمارى الحكومى.

ارتفاع تكلفة التمويل على القطاع الخاص نتيجة مزاحمة الحكومة له.

زيادة الضغوط التضخمية إذا تم تمويل العجز بوسائل توسيعية.

تباطؤ النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل.

اتساع الضغوط الاجتماعية نتيجة تراجع الإنفاق على الخدمات العامة.

وهذه النتائج تمثل ما يسميه الاقتصاديون تكلفة الفرصة البديلة، حيث يذهب جزء كبير من الموارد إلى خدمة الدين بدلاً من توجيهه للتنمية البشرية والإنتاج.

رابعاً: كيف خرجت دول أخرى من أزمة الدين؟ تشير التجارب الدولية إلى أن معالجة أزمة الدين لا تتم بالاقتراض وحده، وإنما من خلال حزمة متكاملة تشمل:

زيادة الإنتاج المحلى والأجنبى.

تحسين كفاءة التحصيل الضريبى دون إرهاب المنتجين.

إعادة هيكلة أجال الدين وخفض تكلفة الاقتراض.

ترشييد الإنفاق الجارى وإعطاء الأولوية للمشروعات الأعلى عائداً.

رفع كفاءة الشركات العامة وتعظيم العائد من أصول الدولة.

خاصاً: رؤية مقترحة لصانع القرار المصرى

يجب بناء استراتيجية وطنية لاستدامة الدين العام على عدة محاور:

وضع سقف مستهدف لنسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة، بحيث يتم تخفيضها تدريجياً.

توجيه الاقتراض الجديد إلى المشروعات الإنتاجية القادرة على توليد تدفقات نقدية وعوائد اقتصادية.

زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمى باعتبارها استثماراً فى رأس المال البشرى.

توسيع القاعدة الصناعية والزراعية لزيادة الصادرات وتقليل الواردات.

تعميق التصنيع المحلى لخفض الطلب على العملات الأجنبية.



بقلم: كامل السيد